

وثيقة معلومات المشروع

التمويل الإضافي

PIDA13002 رقم التقرير:

اسم المشروع	الاستجابة الطارئة لإعادة تأهيل شبكات الكهرباء في غزة (منحة التمويل الإضافي) (P152411)
اسم المشروع الأصلي (المشروع الأم)	قطاع غزة - مشروع إعادة تأهيل شبكات الكهرباء في غزة (P116199)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
البلد	الضفة الغربية وقطاع غزة
القطاع / القطاعات	نقل وتوزيع الكهرباء (100%)
الموضوع/ المواضيع	قطاع خدمات البنية التحتية لتنمية القطاع الخاص (50%)، وقطاع البنية التحتية وتقديم الخدمات على مستوى المدن (50%)
أداة الإقراض	تمويل مشاريع استثمارية
معرف المشروع	P152411
معرف المشروع (المشروع الأم)	P116199
الجهة/ الجهات المقترضة	منظمة التحرير الفلسطينية، لصالح السلطة الفلسطينية
الوكالة المنفذة	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
فئة التصنيف البيئي	الفئة "ب" - تقييم جزئي
تاريخ إعداد / تحديث وثيقة معلومات المشروع	22 أيلول/ سبتمبر 2014
تاريخ الموافقة على / الكشف عن وثيقة معلومات المشروع	23 أيلول/ سبتمبر 2014
التاريخ المتوقع لموافقة مجلس الإدارة	30 تشرين أول/ أكتوبر 2014
قرارات	
قرارات أخرى	

I. سياق المشروع

سياق البلد

لقد استمر الصراع المسلح الأخير الذي شهدته قطاع غزة فترة امتدت من 8 تموز/ يوليو وحتى 26 آب/ أغسطس، وهو صراع ترك آثاراً مدمرة على سكان القطاع وعلى البنية التحتية على حد سواء. وبحسب التقديرات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية -أوتشا، فقد بلغ عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم من جراء هذا الصراع نحو 2,131 شخصاً؛ كما أصيب ما يقرب من 11,000 شخص؛ بالإضافة إلى نزوح حوالي 0.5 مليون نسمة، أي ما يعادل نحو ثلث مجموع السكان في غزة. وحتى قبل اندلاع هذا الصراع، فقد شهدت معدلات البطالة في غزة ارتفاعاً لتصل إلى نسبة 45 بالمائة، (حزيران/ يونيو 2014)، حيث وصلت نسبة البطالة في أوساط فئة الشباب إلى ما يقرب من 70 بالمائة. وفي حين أنه لا تتوفر تقديرات حديثة حول معدل الفقر، إلا أنه يُعتقد بأن ما يقرب من نصف سكان غزة يعيشون تحت خط الفقر، ناهيك عن أن ما نسبته 70 بالمائة من سكان القطاع قد اعتمدوا بالفعل على المعونات حتى قبل اندلاع النزاع الأخير. ولم يتم العمل بعد على بلورة قياس كمي كامل للأثر الذي طال الاقتصاد من جراء الحرب على غزة، إلا أنه دون أدنى شك أثر شديد. ويُقدر الخسارة التي لحقت بالنتائج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع التوقعات لفترة ما قبل الصراع بأكثر من 0.65 مليار دولار أمريكي، فقد توقف النشاط الاقتصادي في غزة لمدة شهرين تقريباً. وبصفة عامة، يتوقع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 4 بالمائة تقريباً بالقيمة الحقيقية، مع نمو متوقع بنسبة 15 بالمائة في قطاع غزة و 0.5 بالمائة في الضفة الغربية.

أما على صعيد البنية التحتية، فقد أفضى الصراع إلى تدمير واسع النطاق للبنية التحتية في القطاع. ونتيجة لذلك، فإن الاحتياجات إلى الإغاثة الفورية ومساعدات الإنعاش المبكر تعتبر هائلة. من جهتها، عملت السلطة الفلسطينية، بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي، على تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للتخفيف من أثر الحرب في غزة. وبموازاة ذلك، تعكف السلطة الفلسطينية على إعداد خطة شاملة لمعالجة فترة ما بعد حرب غزة.

ومن خلال طاقم المشروع الذي يتخذ من غزة مقراً له، يعمل البنك الدولي على دعم مؤسسات السلطة الفلسطينية ذات العلاقة في إنشاء خط الأساس للبيانات المتعلقة بالأضرار؛ وتحليلها؛ والتحقق من صحتها وتقدير حجم الأضرار؛ وتحليل عملية تقديم الخدمات والآثار الاجتماعية والاقتصادية؛ بالإضافة إلى بلورة تقييم أولي لحجم الاحتياجات في مجال إعادة الإعمار. ويُظهر التحليل المبكر للقطاعات الثلاثة التي عمل البنك الدولي فعلاً على تنفيذ تدخلات فيها بوصفها جهة شريكة للسلطة الفلسطينية، بأن الأضرار كبيرة والاحتياجات ملحة وهامة: تقدر الأضرار التي طالت قطاع المياه والصرف الصحي بقيمة 34 مليون دولار أمريكي، وقطاع الطاقة بقيمة 42.5 مليون دولار أمريكي، كما تقدر الأضرار التي طالت البنية التحتية البلدية والمرافق العامة بأكثر من 50 مليون دولار أمريكي، ويستثنى من ذلك الأضرار التي طالت شبكات البنية التحتية التي تشغلها وتمتلكها المرافق الخدماتية الأخرى. وقد اعتبرت التقييمات المبكرة التي تناولت تقدير حجم الأضرار في القطاعات الثلاثة تقييمات كافية للمضي قدماً في إعداد منح التمويل الإضافي الطارئ الثلاثي في إطار المشروع، والتي تعتبر منحة التمويل الإضافي لمشروع إعادة تأهيل شبكات الكهرباء في غزة إحداهما. وسوف تستند كافة المشاريع الثلاثة على آليات التنفيذ ومصادر التمويل القائمة، الأمر الذي سيكون من شأنه بالتالي تسريع القدرة على معالجة احتياجات إعادة الإعمار الطارئة في غزة إلى حد كبير. وقد تقرر بأن الحاجة إلى تنفيذ منح التمويل الطارئ الثلاثة في قطاع البنية التحتية قد كانت حاجة عاجلة، وبأن البنك الدولي قد كان في وضع يؤهله لإعداد العمليات اللازمة للتركيز على معالجة الاحتياجات الطارئة وتفاذي حدوث كارثة إنسانية في قطاع غزة.

واستناداً إلى التقييمات السريعة للأضرار، فقد جرى العمل على إعداد مسودة أولية للخطة التي أطلق عليها اسم "الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة" والتي جرت مشاركتها أيضاً مع البنك الدولي وغيره من شركاء التنمية للتشاور. ونظراً لأنه لم يجر بعد استكمال العمل على بلورة تقديرات كاملة لحجم الأضرار وتقييم الاحتياجات لكافة القطاعات ذات الصلة، فإن السلطة الفلسطينية تترك بأن هذه الخطة ستكون وثيقة حية في الأشهر القليلة القادمة. وتعكف السلطة الفلسطينية حالياً على إطلاق دراسة مفصلة لتقييم الأضرار والاحتياجات من أجل تقدير النطاق الكامل للأضرار، والخسائر الاقتصادية واحتياجات إعادة الإعمار. وسوف تتم الاستفادة من البيانات والتقييمات القطاعية المتاحة، والتي تعمل السلطة الفلسطينية على تنفيذها حالياً، لبلورة التقييم المفصل للأضرار والاحتياجات، كما سيتم تجميع تلك البيانات والتقييمات في معيار قياسي واحد مقبول عالمياً لتحديد الأضرار، والخسائر والاحتياجات. وسيتم استخدام هذا المعيار في استكمال الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة وأيضاً لتحديد أولويات التدخلات المنفذة من قبل السلطة الفلسطينية والجهات المانحة على حد سواء لتحقيق الإنعاش وإعادة الإعمار طويلة الأمد. ومع المساعدة المقدمة من فريق متعدد التخصصات ومتعدد

الوكالات ومؤلف من وكالات الأمم المتحدة المعنية، والمفوضية الأوروبية والبنك الدولي، ستكون الحكومة هي الجهة التي ستتولى قيادة وملكية التقييم المفصل للأضرار والاحتياجات

السياق القطاعي والمؤسسي

استناداً إلى النتائج التي خلص إليها التقييم الأولي، فقد ألحقت الأعمال العدائية التي دارت بين إسرائيل وغزة في الفترة الممتدة من تموز/ يوليو إلى آب/ أغسطس 2014 أضراراً بالغة بنظام الطاقة في غزة، إذ طالّت الأضرار:

- خطوط نقل الطاقة الكهربائية ذات الجهد المتوسط والتي يتم من خلالها استيراد الكهرباء من إسرائيل ومصر، الأمر الذي أفضى إلى الحد من المستويات الأساسية لتزويد الطاقة.
- أنظمة معالجة وتخزين الوقود، ومحطة التوليد في محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة - والتي تملكها وتشغلها جهة تابعة للقطاع الخاص - والتي ستتغرق أعمال إصلاح الأضرار التي لحقت بها أكثر من عام بحسب سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية.
- شبكات توزيع الطاقة الكهربائية ذات الجهد المتوسط والمنخفض، والتي تعتبر شبكات واسعة الانتشار في البيئات الحضرية، والتي تعرضت لأضرار بالغة وصلت في بعض الحالات إلى التدمير التام، الأمر الذي يفضي إلى الحد من إمكانية تزويد ما تبقى من المناطق التي لم تطلها الأضرار بالطاقة الكهربائية التي كان تزويدها أصلاً ضئيلاً.
- المستودع التابع لشركة توزيع كهرباء محافظات غزة، والبضائع والمعدات التي تمتلكها الشركة لإصلاح الأعطال في الشبكة وصيانتها، والتي تعرضت للتدمير التام، الأمر الذي أفضى إلى لحد من تنفيذ الأعمال الطارئة قصيرة الأمد لإصلاح الأعطال في شبكة الكهرباء.

وحتى خلال الفترة ما قبل اندلاع الأعمال العدائية الأخيرة في قطاع غزة، فقد كانت عملية تزويد الطاقة الكهربائية تعاني أصلاً من قيود كبيرة، إذ كان يتم تزويد الكهرباء لمدة ثماني ساعات يومياً فقط. أما في الوقت الراهن، فقد انخفض عدد ساعات تزويد الكهرباء إلى أقل من 6 ساعات يومياً إنما فقط في المناطق التي لم تتعرض فيها شبكات توزيع الكهرباء للأضرار وظل فيها المستهلكون مربوطين بالشبكة. من ناحية أخرى، تعرض نظام التوزيع في العديد من المناطق للتدمير التام وبالتالي أضحت إمدادات الكهرباء غير متاحة في مثل هذه المناطق.

ووفقاً لسلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، فقد شهدت مدينة غزة فترة طويلة من قلة تزويد الكهرباء أو انقطاع التيار الكهربائي - الأمر الذي لم يقتصر أثره فقط على السكان الغزيين، إنما كان من شأنه أيضاً الحد من الخدمات الأساسية الأخرى التي يعتمد تقديمها على إمدادات الكهرباء، بما في ذلك المشافي، وإمدادات المياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي.

وبالتعاون مع شركة توزيع كهرباء محافظات غزة، نفذت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية تقييماً شاملاً للأضرار التي طالّت قطاع الكهرباء. وبحسب التقديرات الأولية لسلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، فإن حجم الأضرار التي طالّت شبكة كهرباء غزة يقدر بقيمة إجمالية تعادل نحو 42.5 مليون دولار أمريكي. وهذا لا يشمل الأضرار التي طالّت محطة توليد الكهرباء في غزة، أو كلفة توليد طاقة كهربائية إضافية وتوسيع البنية التحتية للشبكة بما يمكن تزويد قطاع غزة بالتيار الكهربائي بصورة كاملة، وهي كلفة تقدر بنحو 180 مليون دولار. ويعتبر أثر هذه الأضرار بالغاً:

- يعيش ما يقرب من 190,000 شخص دون تيار كهربائي كلياً؛
- في أعقاب الأعمال المؤقتة لإصلاح الأعطال، فقد تم توفير التيار الكهربائي إلى القسم المتبقي من السكان إنما بصورة محدودة لحوالي

- 6 ساعات يومياً، ولكن مع مستويات ضعيفة من الموثوقية وانقطاع كبير للتيار الكهربائي؛
- تم تقليل الخدمات الأساسية الأخرى التي يعتمد تقديمها على توفر إمدادات التيار الكهربائي؛
 - رداً على نقص إمدادات التيار الكهربائي، فقد ازدادت بشكل ملحوظ حالات سرقة التيار الكهربائي وتوصيله بشكل غير قانوني، الأمر الذي نجم عنه مشاكل تتعلق بإدارة الحمل أو الحمل الزائد، ونشوء خطر انهيار الشبكة؛
 - طرأت زيادة كبيرة على حجم الخسائر التي طالت النظام نظراً لطبيعة الأعمال المؤقتة لإصلاح الأعطال والتي جرى فعلاً تنفيذها على البنية التحتية الحيوية لتيار الجهد المتوسط؛
 - توقفت عملية تحصيل الإيرادات المتأتية من توفير خدمة إمدادات التيار الكهربائي؛

سيتم من خلال منحة التمويل الإضافي تمويل التكاليف المترتبة على توفير وتركيب بنية تحتية لتوزيع التيار الكهربائي، بالإضافة إلى تمويل كل ما يرتبط بذلك من تكاليف التنفيذ، وذلك من أجل (أ) إعادة إعمار البنية التحتية لقطاع الكهرباء والتي تعرضت للأضرار واستعادة خدمات الكهرباء الأساسية؛ (ب) تعزيز الشبكات القائمة وتحسين عملية تزويد التيار الكهربائي في المناطق التي تنطوي فيها حركة السكان على حمل زائد؛ (ج) إعادة تأسيس وتحسين عمليات تحصيل إيرادات خدمة إمداد التيار الكهربائي؛ وأيضاً (د) استعادة وتحسين قدرات سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية وشركة توزيع كهرباء محافظات غزة لتقديم خدمات الكهرباء.

وبالإضافة إلى إتاحة منحة التمويل الإضافي هذه، والتي ستنجح لشركة توزيع كهرباء محافظات غزة تلبية جزء من احتياجاتها الملحة في مجال إعادة إعمار وتأهيل شبكات توزيع الكهرباء، فإنه سيتم من خلالها بموازاة ذلك العمل على إعادة تأسيس وزيادة الجزء الأكبر من إمدادات الطاقة الكهربائية من مصر، وإسرائيل ومحطة توليد الكهرباء في غزة. وقد أتاحت الترتيبات المؤقتة على شبكة الكهرباء تحقيق زيادة فورية في حجم الإمدادات من 17 ميجا واط إلى 32 ميغا واط من مصر، ناهيك عن المفاوضات الجارية التي يتم السعي من خلالها إلى تأمين 15 ميجا واط إضافية من الإمدادات قصيرة الأمد. ويجري العمل حالياً على إصلاح الأضرار التي لحقت بمحطة توليد الكهرباء في غزة بحيث يكون بالإمكان تشغيلها في وضعية الدورة البسيطة لإنتاج 60 ميجا واط رهناً بتوفر إمدادات الوقود. وأخيراً، يجري التفاوض رهناً مع إسرائيل أيضاً من أجل زيادة حجم الإمدادات من خلال الخطوط الإسرائيلية المغذية.

من ناحيتها، تسعى السلطة الفلسطينية إلى الوصول لجهات مانحة أخرى لدعم جهود إعادة الإعمار في هذا القطاع. وقد تلقت السلطة بالفعل، أو أنها أعادت برمجة ما يقرب من 5 ملايين دولار أمريكي على شكل موارد جهات مانحة أخرى لدعم احتياجات إعادة الإعمار الفورية. كما تسعى السلطة الفلسطينية كذلك إلى تأمين المزيد من الدعم من عدد أكبر من شركاء التنمية من أجل إعادة إعمار هذا القطاع.

II. الهدف التنموي للمشروع

أ. الهدف التنموي للمشروع الحالي – المشروع الأصلي

يتمثل هدف هذا المشروع في إعادة تأهيل وتوسيع شبكات الكهرباء في غزة من أجل تحسين الموثوقية والأداء.

ب. الأهداف التنموية للمشروع المقترح – منحة التمويل الإضافي

يتمثل هدف هذا المشروع في استعادة وتحسين خدمات الكهرباء الأساسية في غزة.

III. وصف المشروع

اسم المكون

إعادة الإعمار وإعادة التأهيل الطارئة للبنية التحتية المتضررة في قطاع الكهرباء.

التعليقات (اختياري)

سيتم من خلال منحة التمويل الإضافي هذه تمويل تكاليف إعادة إنشاء 121 كم من خطوط شبكة توزيع التيار الكهربائي ذات الجهد المتوسط، وكذلك 301 كم من خطوط الجهد المنخفض عبر 5 محافظات في قطاع غزة. كما سيتم من خلال هذا التمويل الإضافي تزويد شركة توزيع كهرباء محافظات غزة بالبضائع، والمواد والمعدات اللازمة على نحو ملح وعاجل لاستبدال تلك المدمرة في مستودع الشركة. وسيتيح توافر هذه البضائع والمعدات لشركة توزيع كهرباء محافظات غزة إجراء أعمال الإصلاح الطارئة، بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار الصغيرة على شبكة الكهرباء الحالية لدى الشركة.

اسم المكون

بناء القدرات والمساعدة الفنية لسلطة الطاقة الفلسطينية

التعليقات (اختياري)

سيتم من خلال منحة التمويل الإضافي كذلك دعم التكاليف التشغيلية لشركة توزيع كهرباء محافظات غزة ف بتنفيذ المشاريع المذكورة أعلاه.

IV. التمويل (المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

التكلفة الاجمالية للمشروع	15.00	اجمالي تمويل البنك الدولي	0.00
فجوة التمويل	0.00		
مصدر التمويل		المبلغ	
المقترض		0.00	
تمويل خاص		15.00	
المجموع		15.00	

V. التنفيذ

سيتم تنفيذ الأنشطة الممولة في إطار منحة التمويل الإضافي المقترحة هذه من قبل وحدة إدارة المشاريع القائمة في سلطة الطاقة الفلسطينية، والتي تتولى حالياً تنفيذ مشروع إعادة تأهيل شبكات الكهرباء الأولى في غزة. وتعمل وحدة إدارة المشاريع تحت مظلة سلطة الطاقة الفلسطينية حيث يعمل في الوحدة طاقم كامل مع مدير لهذه الوحدة بالإضافة إلى مدير توريد، ومدير مالي، ومحاسب وغيرهم من الموظفين ذوي الصلة. ويتمتع الأفراد الرئيسيون في طاقم الوحدة بامتلاك الخبرة اللازمة في مجال تنفيذ مشاريع مماثلة في ظل إرشادات، وسياسات وإجراءات التوريد المتبعة في المشاريع الممولة من البنك الدولي. وبالتالي، ستكون وحدة إدارة المشاريع مسؤولة عن التعامل مع كافة قضايا التوريد والإدارة المالية المتعلقة بالمشروع المقترح.

ومع الدعم المقدم من سلطة الطاقة الفلسطينية وبالتنسيق معها، فستكون شركة توزيع كهرباء محافظات غزة مسؤولة عن أعمال تصميم وإعداد المواصفات الفنية لمكونات المشروع. كما ستكون الشركة مسؤولة عن تنفيذ الأنشطة الممولة في إطار مشروع التمويل الإضافي بما في ذلك مسؤوليتها عن أعمال الإشراف على المقاولين المحليين ممن سيتم التعاقد معهم لتنفيذ أعمال التركيب والأعمال المدنية بالإضافة

إلى الإشراف عن الاستشاريين الذي سيتم التعاقد معهم في إطار مكون المساعدة الفنية.

كما ستكون وحدة تنفيذ المشاريع مسؤولة عن التنسيق مع شركة توزيع كهرباء محافظات غزة، والبنك الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية والسلطات الحكومية بشأن تزويد المعدات والمواد لشركة توزيع كهرباء محافظات غزة فضلاً عن مسؤوليتها عن تنفيذ العقود. وستكون هناك حاجة إلى رفد وحدة إدارة المشاريع وشركة توزيع كهرباء محافظات غزة بعدد إضافي من الموظفين ولا سيما من أجل دعم تنسيق وتنفيذ ورصد أنشطة المشروع في غزة.

VI. السياسات الوقائية (بما في ذلك المشاورات العامة)

سياسات الحماية التي حددها المشروع	نعم	لا
التقييم البيئي OP/BP 4.01	X	
الموائل الطبيعية OP/BP 4.04		X
الغابات OP/BP 4.36		X
إدارة الآفات OP 4.09		X
الموارد الثقافية المادية OP/BP 4.11		X
الشعوب الأصلية OP/BP 4.10		X
إعادة التوطين غير الطوعي OP/BP 4.12		X
سلامة السدود OP/BP 4.37		X
المشاريع على الممرات المائية الدولية OP/BP 7.50		X
المشاريع في المناطق المتنازع عليها OP/BP 7.60		X

تعليقات (اختياري)

VII. جهات الاتصال

البنك الدولي

سايمون جيه. ستولب

الشخص المخول بالاتصال:

الخبير الرئيسي في مجال الطاقة والتعدين

المسمى الوظيفي:

202-458-0911

رقم الهاتف:

sstolp@worldbank.org

عنوان البريد الإلكتروني:

المقترض/ الزبون/ المستلم

منظمة التحرير الفلسطينية، لصالح السلطة الفلسطينية

الاسم:

سعادة الوزير، رامي الحمد الله

الشخص المخول بالاتصال:

رئيس الوزراء ووزير المالية

97097222986192

mofirdg@palnet.com

المسمى الوظيفي:

رقم الهاتف:

عنوان البريد الإلكتروني:

الوكالات المنفذة للمشروع

الاسم: سلطة الطاقة والموارد الطبيعية

جهة الاتصال: دكتور عمر كتانة

المسمى الوظيفي: رئيس مجلس الإدارة

هاتف: 97097222986192

البريد الإلكتروني: chairman@menr.org

VIII. لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال على:

البنك الدولي

شارع H 1818، مدينة نيو يورك

واشنطن، 20433

هاتف: (202) 458-4500

فاكس: (202) 522-1500

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/infoshop>